أكد أن الحكومة تعاملت معها بكفاءة حيث لم تفلس أي شركة حتى الآن

أبوغزالة لـ «النهار»:

غياب معايير التقييم الصحيحة الجزء الأهم من الأزمة التي تمر بها الكويت

كتب جمال عبدالحكيم

أكد الخبير المحاسبي العالمي طلال أبوغزالة أن أهم جزء في الأزمة المالية التي تمر بها الكويت هو غياب معايير التقييم الصحيحة وهو الأمر الذي اعتبره قصورا في المحاسبة الدولية كلها وليس في الكويت فقط.

ودعا أبو غزالة في هذا المجال جميع المؤسسات العامة والخاصة بالبلد للانخراط في ورشة عمل لوضع معايير تقييم جديدة يمكن استخدامها في قياس الملاءة قبل ان تفرض على الكويت تلك المعايير التي تعكف مؤسسات دولية على بلورتها في الوقت الرهن.

وأشار أبوغزالة في اللقاء التالي الذي اجرته معه «النهار» إلى ان الحكومة الكويتية استطاعت ان تتعامل مع الازمة بكفاءة وأكبر دليل على ذلك ان أياً من الشركات او المؤسسات المالية لم تعلن افلاسها حتى الآن.

وأكد ان الكويت يمكنها ان تحل الازمة الراهنة كما حلت ازمة المناخ إذا قررت هذا، وحسمت أمرها بشأنه.

وهنا نص اللقاء:

إجراءات حمائية

● لنبدأ من حيث انتهت إليه الأمور في الكويت، وانت تعلم ان هناك أزمة مالية هي في أحد أبعادها انعكاس للازمة المالية العالمية، وتعرف ان هذه الازمة قد عقدت الاوضاع في البلد دون ان يتم التوصل الى حلول لها، اللهم الا ما يتعلق بقانون دعم الاستقرار الاقتصادي الصادر عن فريق محافظ البنك المركزي، من جهتك كيف توصف الازمة في الكويت..؟ وما حزمة الحلول التي تحتاجها؟

■ أنا أعتقد ان الكويت من أقل الدول تضرراً من الأزمة المالية العالمية وهي استطاعت ان تستوعب هذه الازمة بكفاءة من خلال ضمان الودائع لدى البنوك وضخ سيولة لدعم المؤسسات المالية، وايجاد برامج تحفيز الاقتصاد من خلال استخدام سعر الفائدة وهذه اجراءات مستعملة ومتعارف عليها عالمياً وكان من نتائج ذلك اننا لم نصل الى وضع الاستقرار بل التهدئة للاوضاع الاقتصادية، لكنني اخشى مما هو قادم وهو ان تتحول هذه الازمة المالية الى ازمة اقتصادية اي انها تنتقل من أزمة اسواق مالية إلى ازمة في الاقتصاد الانتاجي الحقيقي الذي يشمل كل من الزراعة والصناعة والخدمات، فعندما تصل الازمة الى هذه القطاعات تبدأ المشكلة الحقيقية لانها ستنتقل كالسرطان من قطاع لاخر وسيؤثر على استمرارية المؤسسات الاقتصادية وعلى العمالة، وتؤدي نهاية للكساد، وهذا ما يجب ان نحتاط له.

حكومة الكويت استطاعت استيعاب الأزمة الراهنة بضمان ودائع البنوك وضخ السيولة وإيجاد برامج تحفيز الاقتصاد

الكويت مدعوة للانشغال باتخاذ إجراءات لحماية اقتصادها دون الالتفات إلى دعوات تحرير الاقتصاد الدولي

كل مؤسسات الدولة مطالبة بعقد ورشة عمل لوضع معايير تصلح لقياس الملاءة

وأنا كقارئ لمستقبل الازمة الراهنة أقلق حينما أرى انشغال الجميع بالمستوى الذي وصلته الأزمة حتى الآن، لأنني أرى ان الازمة ستنتقل من الانكماش recession الى الكساد depression وهذا هو ما حدث في أزمة الكساد الكبير في أميركا في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي فأنا قلق لعدم التركيز الكافي على حماية الاقتصاد في المستقبل وهنا أريد أن أقرر ان من يحتط للمستقبل ويشغل نفسه بالحاضر فقط، فإنه يخسر حاضره ومستقبله.. فالازمة وفقاً لتصريحات كبار المسؤولين الدوليين انتقلت الى مرحلة الكساد وتداعيات هذا الوضع ستصل الينا بطريقة أو بأخرى، والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: ماذا علينا ان نفعل؟

وللاجابة على ذلك أقول علينا الان ان نباشر بخطة حمائية للاقتصاد الكويتي، والكويت لحسن الحظ اقتصادها منغلق تقريباً ومنكمش الى حد بعيد، أي انه محصور وليس منطلقاً.

وهذا ما كان ينتقده البعض على الكويت على اساس انها ليس لديها الطموح لان تصبح قوة مالية واقتصادية عالمية، وعلى الرغم من هذا الانتقاد، الا ان هذا الوضع لا يخلو من الايجابيات ومنها: ان الكويت لا تعتمد في صادراتها على الغرب إلا في النفط، وهو سلعة استراتيجية وليس سلعة تجارية، كما أن اقتصاد الكويت الى حد كبير هو اقتصاد ذاتي فهي وان كانت دولة صغيرة الا انها استطاعت ان تطور صناعات وقطاعات انتاجية كثيرة تتولى الانتاج للتسويق والانتاج الداخلي، كما ان الكويت استطاعت على مر السنين ان تحفظ احتياطات مالية واستثمارية وهذا كله يعني ان لديها امكانات للتصدي، ومع ذلك كله فهي - أي الكويت- تأخرت في اتخاذ اجراءات حمائية، في وقت بدأت فيه اوروبا وأميركا هذا الشيء واعتبرت ان همها الاساسي هو حماية اقتصاداتها وليس هو تحرير التجارة والتعاون مع المنظمات الدولية بما يحقق مصلحة الاقتصاد العالمي، فكل الدول الان تتحدث عن حماية اقتصاداتها، والدول الاوروبية رغم انها مندرجة في اتحاد واحد الا انها لم تستطع ان تتوصل لسياسة اقتصادية واحدة في مواجهة الازمة وتركت لكل دولة ان تتخذ اجراءاتها الحمائية المناسبة.

وأكثر من ذلك ان الرئيس الأميركي باراك اوباما أعلن، بعد اقرار قانون التحفيز الاقتصادي الذي خصصت له موازنة تصل لـ 800 بليون دولار تقريبا، الا انه لن يسمح بان تستخدم في هذا البرنامج اية مواد غير مصنعة في أميركا وهذا الاعلان يمثل قمة الحمائية ونحن لا ننتقد اوباما في نهجة السابق، ولكن أقول يجب علينا في الكويت ألا نخجل عندما نقول اننا نريد ان نحمي قطاعاتنا الاقتصادية في وجه المنافسة العالمية.. ونحن احق بان نمارس هذه الحمائية كدولة صغيرة، من خلال مجلس تخطيط او اشراف يأتي بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وتكون وظيفته حماية الاقتصاد، وهذا المجلس يمكنه ان يتعرف على كل قطاع من قطاعات الاقتصاد من خلال سؤال أهل كل قطاع عن سبل النهوض به وعن المعوقات التي تعترضهم لتذليلها وعن كيفية مساهمة هذا القطاع في تحقيق النمو العام للاقتصاد ثم يكون من حق الدولة بعد ذلك ان تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات.

وهذا المجلس ينبثق عنه لجان قطاعية «المقاولات - الصناعة - الخدمات - الاستثمار» وهذه اللجان ترفع مطالب كل قطاع ثم تقوم الدولة بوضع السياسات الحمائية لكل قطاع.. ونكرر هنا بأنه علينا ألا نخجل من ذلك لاننا نسمع أغلب الدول تنادي بعدم اعتماد الاساليب الحماية والعمل على تحرير الاقتصاد الدولي، وهي في الوقت نفسه تتخذ أعلى درجات الحمائية لتحصين اقتصادها.

مجلس حماية الاقتصاد

● لم يتطرق كلامك السابق لأي تناول لقانون دعم الاستقرار الاقتصادي، ومدى كفاءته في حل الازمة الاقتصادية في هذا الجانب، فماذا ترى في هذا القانون؟

■ أنا أصر على الحل الاساسي للازمة والذي ينفذ من أسفل لأعلي، بمعنى ان يتم التداول مع كل القطاعات بما فيها القطاع المالي، وقانون الاستقرار الاقتصادي الذي تشير إليه موجه اساساً للقطاع المالي، وأنا اريد لهذا القطاع ان يكون احد القطاعات المهمة جداً التي يتناولها مشروع «مجلس حماية الاقتصاد» الذي أشرنا إليه انفاً، بالحوار مع القطاع المالي لنجد ما هو الممكن وما هو الصحيح، فانا لا أقبل لنفسي ان أحكم على مشروع دون أن أسمع رأي أهل الصناعة فيه.

المشكلة في التقييم

في الانتقادات التي توجه لقانون دعم الاستقرار الاقتصادي هو شرطه في ان تكون الشركة المتقدمة للتمويل مليئة، في حين يرى البعض أن هذا الشرط تعجيزي في ظل تراجع قيمة الأصول.

● فماذا ترى في هذا الانتقاد؟

■ هذا هو بيت القصيد، وأريد هنا ان ألفت وجهة نظر المسؤولين في الدولة إلى قرارات وزراء خارجية العشرين التي سبقت قمة العشرين التي عقدت في لندن في الثاني من أبريل.

وحيث تحدث هؤلاء الوزراء بكثير من التفعيل عن كيفية تقييم الأصول، فهناك مشكلة تكمن في القصور في عملية التقييم وهو قصور في مهنة المحاسبة الدولية.. وهو أحد أسباب الازمة المالية الحالية، وشركات المحاسبة الأميركية تواجه دعاوى كثيرة بشأن مسؤوليتها عما حدث في كثير من المؤسسات وبصفة خاصة بشأن ما حدث مع رجل الاعمال النصاب مادوف.

وبالعودة الى سؤالك أقول إننا لن نستطيع ان نجيب على هذا التساؤل إذا لم يكن لدينا معايير لقياس الملاءة تستند الى التقييم وأنا استخدم دوماً عبارة نقول لا يمكن ادارة ما لا يمكن قياسه فالتقدم.. والتخلف.. والزيادة.. النقصان لابد لها جميعاً من مقياس، وقد اجتمعت أخيراً مع رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة، وصناعة الكويت واقترحت عليه ان يقوم قطاع الاعمال والمال ببلورة أفكار حول تقييم الاصول كلها، وليس الاسهم فقط، للتوصل لمعايير تصلح لنا للتقييم ولا ننتظر هنا حتى يأتينا به الغير، فنحن نستطيع ان نكون سباقين وقد كنا على مدار تاريخنا سباقين، مرة ثانية أقول اننا كمجتمع اقتصادي.. من غرفة التجارة والصناعة.. والشركات كبرى.. والمؤسسات المالية.. والبنوك، عليها ان تعقد ورشة عمل توضع معايير تصلح لقياس الملاءة او القدرة على الاستمرارية او ما يسمى محاسبياً going cocern، وبالتالي تستعملها في عملية الانقاذ والدعم والمساندة، وعليه فالاولوية المستعجلة تكمن في وضع نظام للتقييم من كل جوانبه.

في الاتجاه الصحيح

● وفقا لتطورات الأزمة المالية في الكويت، هل تعتقد ان الكويت سائرة في الطريق الصحيح لحل الازمة أم أنها متخلفة عن هذا الطريق؟

■ دعني أسألك عن شيء مهم قبل اجابتك على سؤالك، وهو عن عدد الشركات الكويتية التي أعلنت عن افلاسها حتى الآن.

● ولا شركة واحدة؟

■ جيد، وأنا أحكم على الشيء بنتائجه، وأقول مادامت الدولة قد استطاعت حتى الآن أن تحمي مؤسساتها من أي افلاس أو انهيار أو كارثة سواء على الشركة أو المساهمين أو المودعين أو المستثمرين، فمعنى ذلك أننا نسير في الاتجاه الصحيح.

● لكن هناك ما يشبه الانهيار في قيم الأصول، وهناك حديث عن احتمال افلاس عدد من الشركات؟

القيمة الحقيقية

■ عندما نتكلم عن انهيار الأصول، فيجب ان نحدد معيار هذا الانهيار، فالاصل الذي قيمته دينار واحد وارتفع سعره الى 100 دينار تم تراجع الى 50 ديناراً، فهل تعد هذا انهيارا، وهو لايزال مرتفعا 50 مرة عن قيمته الاصلية، وهذا الكلام يردنا الى موضوع القياس، اذ لا يمكننا ان ندير أزمة اذا لم يكن لدينا اجراءات قياس، ودعني أوضح لك شيئا، فأنا اذا قلت أن هناك انهيارا في البورصة مثلا، فهل قيمة الاسهم المدرجة في البورصة بعد ذلك الانهيار أقل أو أعلى من قيمتها الحقيقية؟ وأنا ادعي أن أغلب هذه الاسهم هي أعلى من قيمتها قبل الانهيار الذي يشير اليه البعض، وفقا للمعيار الذي اعتمده في هذا المجال، وهو حاصل قسمة قيمة الأصول المادية والمعنوية للشركة على عدد الاسهم، وهو ما يسمى بمعيار القيمة الحقيقية، وفقا لهذا المعيار لا يوجد هناك انهيار الا في عدد قليل من الشركات، فعلينا ألا نضخم المشكلة ونصور خسارة البعض في الاسهم على أنها انهيار، والسؤال هنا: هل انهارت تلك الاسهم لأقل من قيمتها الحقيقية، والاجابة على هذا السؤال يحدد حجم الخسارة.

أزمتان.. محلية وعالمية

● الكويت مرت بأزمة المناخ وهي الازمة الأكبر في تاريخها، فكيف اختلفت تلك الازمة عما تمر به البلاد حاليا؟ ولماذا لم تستفد الكويت من تلك السابقة في علاج الأزمة الحالية؟

■ الفرق بين الازمتين كبير، فأزمة المناخ من صنع الكويت وقت تحملت الكويت تداعياتها وخرجت منها باقتدار واذكر ان وزير المالية في ذلك الاثناء اقترح حلاً للازمة قال عنه انه حل صاغته عقول فوقها عقول، وكلمة عقول الاخيرة هي جمع «عقال» أي ان ذلك الحل صنع في الكويت ومن قبل كفاءات كويتية، وقد استطاعت الكويت ان تتغلب على الازمة التي لا تقل في حجمها عن حجم الازمة الحالية على الكويت، وأنا أزعم ان الكويت التي عالجت ازمة المناخ تستطيع ان تعالج الازمة الراهنة، لكن يجب ان تقرر ان تعالج هذه الازمة كما قررت معالجة سابقتها، علماً بأن الحلول التي وضعت للازمة الاولى لم تحز على رضا الجميع او قناعتهم، ولكن تخطاها الاقتصاد ولم تفلس الدولة، فالمطلوب ان تحسم أمرنا وقرارنا بأننا نريد ان نواجه هذه الازمة وان نفرض حلا بعد التشاور والدراسة مع أصحاب المصلحة والقرار في القطاعين الخاص والعام.

وتكملة للاجابة على سؤالك أقول ان الازمة الحالية لها بعد عالمي.. لانها صنعت في أميركا ولكن لكون الكويت مرتبطة باسواق المال العالمية، وكون النظام المالي العالمي هو نظام واحد، وكون الاقتصاد العالمي متشابكاً. وكون الاقتصاد الاميركي هو عصب اقتصادات العالم فالكويت متأثرة، وعليه فيجب معالجة الوضع ببعد دولي وبعد محلي.

● هل افهم من كلامك هذا انك تدعو الكويت للاستعانة بخبرة المستشارين الدوليين؟

■ لا أبد.. فأنا اعتقد ان المستشارين الكويتيين قادرون على دراسة النماذج الدولية سواء في الصين أو اوروبا او اليابان او روسيا وسيأخذون الانسب لوضع الكويت لان كل بلد له ظروف وأوضاع خاصة.. وهنا نلاحظ ان كل دولة استعملت نماذج واجراءات مختلفة في معالجة الازمة.

فرصة لوضع جديد

● بناء على كلامك السابق في ضرورة دراسة النماذج الدولية للتعامل مع الازمة والاستفادة منها، هل تتوقع ان تستفيد الكويت ودول الخليج من الحلول التي توصلت إليه الدول الاخرى، كما تضررت من الازمة التي نشبت فيها؟

■ أنا أتوقع أن تخرج الكويت وبقية الدول العربية من هذه الأزمة التي قد تطول لعشر سنوات، مستفيدين ، وذلك على عكس ما قاله الرئيس الأميركي السابق الذي صرح بأنه لا يجوز ان يستفيد أحد من هذه الازمة، نعم نحن نستطيع ان نستفيد من هذه الأزمة لانها ستخلق تغييراً شاملاً في الاقتصاد العالمي، وذلك يعني ان هناك فرصاً لبروز اقتصادات جديدة، وهنا توقع لبروز قيادات اقتصادية جديدة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا، وهناك توقع بان تصبح الصين وفي غضون أقل من خمس سنوات ثالث اقتصاد في العالم وقد تصبح الاقتصاد والاول في العالم في غضون 20 عاماً وهذا التغيير يتيح لنا فرصة ان نأخذ وضعا جديدا اذا اردنا ذلك وعزمنا وحزمنا امرنا واتخذنا الاجراءات، فنعم نحن نستطيع ان نستفيد من هذه الازمة بدلا من ان نتضرر.

دولة صغيرة.. واقتصاد قوي

● كمراقب للشأن الاقتصادي الكويتي أعتقد ان مشكلة المحللين الاقتصاديين انهم لا ينظرون نظرة واقعية للاقتصاد الكويتي على انه اقتصاد صغير له حدوده وقدراته التي لا يستطيع تجاوزها، فهل تؤيدني في هذا الطرح؟

■ كل من الحجم الكبير والصغير له حسناته وسيئاته، والحجم الكبير مثلاً اكثر حساسية للازمات، وهو اكثر تعرضا للخطر ولكن كلما كبر الاقتصاد كلما أصبح اقوى .. الا انه بالمقابل فإننا نشير الى ان أعلى مستوى للدخل وأعلى استقرار اقتصادي هو في لكسمبورج وهي غير نفطية ولا عظمى مثل أميركا ولا صاعدة مثل الصين، بل في بلد صغير وضع نظاماً اقتصادياً مستقراً يمكن بموجبه ان تحمي اقتصاده، وعليه فيجب الا نتحجج بأن دولة صغيرة كالكويت لا تستطيع ان تقيم اقتصاداً قوياً.

السيد الجديد للعالم

● إذا كانت الصين مرشحة لان تكون الاقتصاد الاول في العالم، فهل تشير الى آلية جديدة يمكننا - كعالم عربي - ان نتعامل بها مع السيد الجديد للعالم؟

■ انا اعتقد اننا سنكون جزءاً من منطقة أفروآسيوية ستصبح هي المنطقة الاهم في العالم وتسبق الاتحاد الاوروبي وأميركا «والعلاقة بين العالم العربي وآسيا وافريقيا قديمة تعود لمنظمة الدول الأفروآسيوية التي اسسها عبدالناصر مع القادة الكبار في القارتين في فترة التحرر من الاستعمار العربي، وقد جددت الدول المنضوية تحت هذه المنظمة نشاطها واسست ما اصبح يعرف بالمبادرة الأفروآسيوية لمجتمع المعرفة وقد اخترت انا كرئيس لهذه المبادرة التي تهدف لتحقيق ثلاث غايات رئيسة هي: أولاً: التوعية بالعلاقة الاستراتيجية بين دول القارتين ليفهم كل مواطن في هذه المنطقة من العالم ان قوتنا تتمثل في هذا التقارب.

وثانياً: بناء تعاون اقتصادي غير حكومي من خلال تقنيات المعرفة والاتصالات لان 80 في المئة من الناتج القومي لاي دولة هي من الخدمات.. وهو مجال واسع للتعاون الاقتصادي يمكن ان نخلقه من خلال التبادل الرقمي.

ثالثاً: الربط الثقافي والمعرفي بين هذه الدول، اذ لايمكن ان نصبح قوة دون ان نكون متفاهمين ومتعارفين ومتصلين علمياً، وهنا يمكننا ان نستفيد بامكانات الانترنت في هذا المجال.

ومن خلال هذه المبادرة، سنقيم مجلس اعمال أفروآسيوية يتولى ربط هذه المنطقة اقتصادياً، ومجلس حكماء في مجال الاقتصاد والمعرفة، ومجلس للاعلاميين لتبادل المعلومات ونشر المعلومة.

إذا كانت الكويت قد استطاعت أن تحمي الشركات من الإفلاس فهذا يعني أنها تسير في الاتجاه الصحيح

المعيار الذي أعتمده في التقييم يعتمد على قسمة قيمة الأصول المعنوية والمادية لأي شركة على عدد الأسهم

الكويت قادرة على حل الأزمة الراهنة كما حلت أزمة المناخ وما تحتاجه هو أن تقرر ذلك وتحسم أمرها

حكمة «المركزي»

ذكر أبو غزالة ان تجربتنا مع «المركزي» أثبتت الحكمة والقدرة في اتخاذ القرار على مدار تاريخه كله، وان كنت أرى ان الازمة الراهنة تحتاج منا لان نسمع باهتمام لأهل المشكلة.

منظمة التجارة العالمية

قال أبو غزالة علينا أن نصم آذاننا عن كل الأصوات التي تنادي بتحرير التجارة العالمية، وأول هذه الأصوات هي منظمة التجارة العالمية التي لم تقم بأي دور منتج منذ دورة الدوحة وجمدت... ومن هنا فيجب الا نضيّع حياتنا ومستقبل وطننا بانتظار ما ستسفر عنه مقررات منظمة التجارة العالمية.

مسؤولية مكاتب المحاسبة

قال طلال أبو غزالة فنحن كمؤسسة طلال أبو غزالة نحمد الله اننا لسنا جزءا من هذه المشاكل، فليس هنالك أي استفهام على أي من الشركات التي قمنا بتدقيق حساباتها، كما انني ولكوني رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين لا أستطيع ان أوجه الاتهام لزملائي في المهنة، وثالثا: فأنا لا أملك المعلومات لأدعي المعرفة بمثل تلك الممارسات، فقد تكون صحيحة وقد تكون غير ذلك، وعليه فلا يمكنني ان أقيم نفسي حكما في موضوع أجهله، وأعتقد ان الأساس في تلك الممارسات التي تشير أنت اليها ليس مكاتب المحاسبة، بل لغياب معايير التقييم.

أبوغزالة متحدثاً للزميل جمال عبدالحكيم (تصوير محمد أمين)